

لأولى وقائع المؤامرة والحرب

حقيق الوحدة على أرض الواقع

ررتها الديمقراطية ورمز وحدتها المتينة

التعامل أو التحاور مع من لا يوالي دولة الوحدة ويصر على الانتماء لدولة انفصالية أخرى لا وجود لها..

عن المستقبل

□ رئيس التحرير: استاذ محمد.. لنوع الحزب جانباً ونبدأ بالمستقبل.. كيف ترون المستقبل الذي أعقب الحرب؟

– باستنود: اشكر اولاً لاختيارك كلمة (مبتداً) بدلاً من (مبتداً) (المبت) هو الذي قد هلك و (المبت) الذي في طريقه الى الهلاك.

والحزب الاشتراكي في طريقه الى الموت ما لم يتخذ نفسه..!

وبالنسبة للمستقبل فذلك جوهر اهتمام الدولة ومثار حرص الاخ الرئيس القائد وعزمه على بناء الدولة الحديثة دولة المؤسسات التي تتوارى فيها كل بؤر التفرقة ومصادر المعاناة لبناء اليمن الموحد على أساس قوي وحضاري.

وقد تم الاتفاق على وضع خطط مستقبلية وفق رؤية استراتيجية غير ان امراً كهذا يتطلب سائحة كافية من الوقت فهناك امور عاجلة لابد من الاهتمام بها.

□ رئيس التحرير: استاذ محمد.. ما هي إمكاناتكم التي تتسلحون بها لصياغة المستقبل؟

باستنود: بالنظر الى إمكاناتنا يمكن القول إنها تكاد تكون ضحلة لكن لابد من العمل فإن لم نحقق كل ما نريد فلنحقق بعض ما نريد..

□ رئيس التحرير: شكرًا يا استاذ.. فالتقدم يتطلب تضامير الجهود وتكاتفها ولنا تجربة سابقة مرت مع الزبواجية أو شائبة القرار ورثنا عنها التقاسم وبمخلافاته لم يكن ان تكرر هذه التجربة بشكل أو بآخر؟

– باستنود: يجب ان نتعلم جميعاً من التجربة السابقة التي اعاققت تقدماً وعطلت مسيرتنا واخلقتنا في مشاكل توجت، للأسف، الشديدي بالقتال واتمنى ألا تتكرر تلك الثنائية على مستوى السلطة لئلا تكرر نفس المشاكل والأحداث.

□ رئيس التحرير.. مقلماً: ما هو الحل بعيداً عن التفتي؟

– باستنود: اعتقد انه في الإطار الديمقراطي يتولى السلطة من يمتلك الأغلبية في البرلمان لكن في بداية التجربة كان لابد من الحرص على الائتلاف الحزبي على مستوى الحكم، وهذا قد يكون مطلوباً لفترة انتخابية قائمة إنما يجب ان يكون اتخاذ القرار من خلال الحوار المستمر والمناقشة الموضوعية.. بحيث لا تكرر الزبواجية السابقة القائمة على وضع رجل في السلطة وأخرى في المعارضة.

□ رئيس التحرير: هل هناك ما يضمن لنا بأن الزبواجية في تشكيل الحكومة ستكون خاتمة لوجه الوطن وإذا لم تجمع بين السلطة والمعارضة لن تعمل لصالح أحزابها على حساب الصلحة العليا للوطن؟

– باستنود: طبعاً.. لا أستطيع ان اقول: إن هذا لن يحدث ١٠٠٪ فاعلم عند الله لكن إذا استطعنا ان نضع الرجل المناسب في المكان المناسب وأن نعطي الأولوية للاكفاءة عند التعيين وقبل التعيين نراعي وضع المواصفات المطلوبة لن سيؤول هذا الموقع أو ذاك ثم نبحث عن الشخص الذي تتواءم فيه المواصفات والمؤهلات كي نضعه في هذا الموقع أو ذاك.

بهذا يمكن الاتفاق على الصداقات الموضوعية للنهوض بأعباء المستقبل فبالاختيار العنصر الذي يبرز للانتماء الوطني قبل الانتماء الحزبي يمكننا ان نحد من تكرار مساوئ الماضي.

عرقلة

□ رئيس التحرير: استاذ محمد التحدث عن المستقبل لابد بالضرورة ان يحسب روى وتطلعات الدولة لا باعتبارها مقام ترزعهما الأحزاب السلطة وأحزاب المعارضة.. كيف تنظر لثأ هذا؟

– باستنود: يجب ان نخرج من هذا المنطق ونشعر

الناس بأنهم مستحقون اسام القانون في الحقوق والواجبات وأن القانون يسري على الجميع لا يشذ عنه احد.. وقطعاً لا يمكن ان نبني دولة ما لم نحقق الى القانون وما لم نعمل على إنفاذه على الجميع لأن القانون

لا نريد معارضة هدفها الإثارة أو الانتقام أو إسقاط السلطة!

بعض الصحف تجاوزت كل الحدود الأخلاقية.. لأنها اعتمدت إثارة المواطن العادي واستعداءه ضد الدولة!

باتت قسوي، والجاليات تناشد، ونحن نسأل :

م لله؟!

■ كل ما سبق يكاد يكون معاداً ومكرراً، ويشبه إلى حد بعيد النسخ في قرية مقفوية.. أو استعداد لعمل وظيفة «مغني جنب أصح»!

■ ولكن السؤال هو:

■ إذا كان نواب البرلمان، واللجنة الدستورية بالبرلمان – المعنية تماماً بهذا المطلب والهدف – وأغلبية الحزب الحاكم في البرلمان، وهيئة رئاسة البرلمان، وصحيفة الشوري الصادرة عن البرلمان، والزميل فيصل عساج منسوب صحفية «الميثاق» في البرلمان.. يطالبون جميعهم ودون استثناء بهذا التشريع.

■ فمن يطالب البرلمان.. يا برلمان؟!

■ ومن يوضح للبرلمان فكرة وجهة بامرة مفادها ان المجلس التشريعي، لا يناشد بل يشرع راساً؟!

■ وايضاً، حكومة المؤتمر الشعبي العام، ووزراء المؤتمر، ونواب المؤتمر، وقبادات المؤتمر، ومشايخ المؤتمر، وصحافة المؤتمر، والمؤتمر العام السابع للمؤتمر، ومؤتمرات الفروع في المديريات والمحافظات والجامعات وفي المهجر وبلدان الاغتراب.. التابعة للمؤتمر، يطالبون ويناشدون ويوصون.

■ فمن يطالبون، ومن يناشدون.. والمؤتمر هو الحزب الحاكم وحزب الأغلبية في مجلس النواب؟!

■ هل يتوقع أحدهم – مثلاً – ان يبادر «المشترك» الى تبني هذا المشروع وصياغة القانون المنشود؟!

■ ومضى نرى طبعين، وليس فقط مجرد جعجة عبر الاعلام وفي البيانات والتوصيات والتصريجات الصحفية؟!

افيدونا ... وامرئكم لله!!

« الحفنة » أعدوا مسبقاً للفتنة وللحرب.. أهانوا الوطن والشعب..

ورهنوا إرادته لأطماعهم ومصالحهم الشخصية والحزبية

لوكسب الانفصاليين الحركة - والياد بالله - لحوّلوا الوطن إلى معتقل وشملت التصفيات كل مدينة وقرية وبيت

بعد تفجير الوضع العسكري في ذمار أمر الرئيس قيادة مجور ذمار وقيادة كتيبة

الحرس الجمهوري بأن يتفاديا تفاقم الموقف وأن يمتنع عن الرد على النيران الكثيفة

على الاشتراكي أن يفصل من عضوية الحزب - لا من قيادته فقط - كل من تورط في التخطيط للانفصال الفاشل



الانفصاليين فيه، إنما قوة المعارضة في أي نظام ديمقراطي لا تعتمد على امتلاكها عدداً كبيراً من المقاعد في مجلس النواب ولكن تعتمد على الشارع أيضاً. واعتقد ان المعارضة قبل الوحدة كانت حصتها اكبر من حصص السلطة وكسابت بعض الاحزاب وبعض العناصر تريد ان تفرض لنفسها مواقع من خلال تسيير المعارضة وعندما لا تستطيع ان تمسك السلطة فإنها تتحول الى المعارضة في الحق والباطل والمفروض ان المعارضة تكون تقدمها موضوعيا وليس معارضة هدفها الإثارة أو الانتقام أو إسقاط السلطة.

الصحافة

□ رئيس التحرير: ما دور الصحافة في المناخ القائم على خور المعارضة؟

– باستنود: دور الصحافة في حال كهذا يتمثل في تغطية الفراغ أو العجز الذي تعاني منه المعارضة لكن الصحافة في المرحلة الانتقالية كان بعضها يتجاوز كل الحدود الأخلاقية لانقاذ قاصر ان الكلمة تفقد خاصيتها إذا لم تدعم إلا إثارة المواطن العادي واستعدائه ضد السلطة.. طبعاً تلك الممارسات الخاطئة ساهمت في دفع المواطن الى الدخول فيما دخل فيه ولولا لطف الله لكادت اليمن ستظل حتى اليوم بنفس النقص.. ولولا إرادة الله وحكمة الرئيس وتعاكس القيادة السياسية والشفاف المواطن حول القيادة والوحدة واليمن لما استطعنا ان نخرج من هذا النقص بسرعة لأن الحرب كانت مستطوع، لذلك لابد ان تضطلع الصحافة بدورها التثويري والإيجابي وان تحترم الثوابت الوطنية التي يجمع عليها الجميع.

الحزب

□ رئيس التحرير: الحكومة الانتقالية السابقة اقيمت على أساس احترام الشريعة الاحكام الى نتائج الانتخابات، وبنت الحزب تدر على الشريعة وتكرر لنتائج الانتخابات.. فعلى أي أساس سيتم تنظيمه أو التعاون معه أو مخاطبته أو مشاركته في دور لاحق؟

– باستنود: أولاً.. لا يمكن التحاور مع احد في الحزب الاشتراكي أو غيره وهو لا يؤمن بالوحدة ومضى الاستاذ باستنود يرد على السؤال بتساؤلات جسدت ثورة كوامته حيث قال:

كيف احاور واحدا مازال يعلن جمهورية انفصالية ويصر على تطهير اليمن هذا شخص لا يمكن ان يوالي الجمهورية اليمنية؟!!

وكيف أقبل مواطن لا يوالي وطنه؟!

الحزب الاشتراكي فرد إعلان نتائج الانتخابات أعلن قبوله بها ربما لأنه لم يكن قد استكمل استعداداته

لتغيير الوضع من أجل فرض مشروع الانفصال، لذلك ما كاد يمضي على تشكيل الحكومة شهر ونيف حتى أعلن البيض اعتكافه في عدن دون سبب أو مبرر حتى الذين قاموا بدور الوساطة من رفاقه كانوا متفقين معه على



الوطن. أيضاً عمل الحزب على عرقلة المعالجات الخاصة بالممتلكات المومة وبيل ما يعيدون الممتلكات لأصحابها راحوا يمتلكونها بدون وجه حق باضمان زهيدة وهذا شيء لم يسبق حدوثه في التاريخ كله وبعد ذلك عرضوا على الناس تعويضات غير عادلة لبعضهم أخذ هذا التعويضات بحكم اليأس وبعضهم لم يقبلوها وأنا اعتقد انه يجب معالجة هذه المشكلة عبر القضاء وأن يعود الحق الى صاحبه وهذا ما هو مطلوب من أجل ألا يتكرر ما حدث وحتى يطمئن كل من يرغب في الاستمرار في بلاننا.

المعارضة

□ رئيس التحرير: خلال المرحلة الانتقالية.. في رأيكم إذا أعيد التجربة وشارك المؤتمر والإصلاح باعتبارهما الحزبين الرئيسيين المؤثرين.. ألا ترون ان هذا الاشتراك سيكون على حساب المعارضة بقاء؟

– باستنود: كان المؤتمر والإصلاح كما أظهرت تلك نتائج حكومة واحدة وهي أكبر الأحزاب كما أظهرت تلك نتائج الانتخابات مع ذلك كان هناك معارضة وكان الحزب الاشتراكي متشاركاً فيها الى جانب مشاركة في السلطة وبمساعدة بقاء المؤتمر والإصلاح في السلطة وخروج الاشتراكي الى المعارضة فإن هذا الشيء مذكور للمستقبل وإذا رغب الحزب الاشتراكي ان يبقى في المعارضة اعتقد ان ذلك من حقه بعد ان يجدد موقفه من الوحدة والشريعة الدستورية ويخلص من كل

الاحتفال بالوحدة « فتنة » والتآمر عليها « نضالاً سلمياً »..

ولا تنقضي نوائب « المشترك »!!

فوضوية يجري الدفاع عنها والاستئصال في إرادة ورفض وانتهام الإجراءات الرسمية وإجراءات السلطات المحلية والأمنية الهادفة الى حفظ الأمن وحماية الأرواح والممتلكات.

وتوجه شديد الغرابة والعنادية، كهذا، نجد له وصفاً أكثر دقة وتعبيراً مما وصفه به رئيس

الدائرة الاعلامية بالمؤسسة الشعبية العام –

طراق الشامي

بأنه، منطق

أعوج،

إن كيف تسلب

الأحزاب المجتمع حقه

في التعبير عن رايه

وقضاياته، وتصر على

الغالبية الساحقة من

الشعب ان تمارس

حقوقها الديمقراطية –

السلمية – المكفولة والحصانة

بالوحدة وأيام الوطن

ومناسباته المختلفة، فتتهم

هؤلاء جميعاً بالفوضى والفتنة

الداخلية، وفي الوقت الذي تبرر ونجوز

لقضية فوضوية أعمال العنف والتفجع

والتحريض على الكراهية والمناخية

والقوية واستهداف الوحدة

وقوابل الدستور؟

فقسسي الأولى (فوضى

وفتنة)، بينما قسسي الأخيرة

الخراب،

فأي منطق هذا؟ وهل نفهم الأحزاب أنها تخاطب شعباً عاقلاً

يصبغ خداه وتضليله؟!



الإشادة والثناء كونها تمثل إحدى مظاهر الممارسات السلمية الديمقراطية البعيدة عن الشغب والعنف واستهداف الأئمن ومستخدمي الطرق الخسرة الطويلة ورجل الأئمن كما يحدث في حالات أخرى بالغ في الخروج على القسائون والتحريض العلني الصريح ضد الأمن وضد الاستقرار والوحدة الوطنية والشعبية.. ومع ذلك إلا أنها تحظى بمسألة ومهادنة – وربما وصل الأمر الى التأييد والمباركة – أحزاب المشترك عبر بياناتها ومصادرهم المختلفة؛ هناك – ليس فقط – نقائبة محجة ومتعددة، بل ومغالطات ترقى الى مستوى التواطؤ والمشاركة الضمنية في تبني مشاريع

ملحمة وطنية رائعة جسدت تمسك اليمنيين بالوحدة

السابع
من يوليو :